

خطة بحث أولية مقترحة لدرجة الدكتوراه في القانون

الموضوع المقترح: ضمانات وتحديات التقاضي عن بعد في القضاء السعودي والفقهاء الإسلامي

أولاً المقدمة؛ وتتضمن عدة عناصر، منها مشكلة البحث، وتساؤلاته، وأهدافه، وأهميته، ونطاق البحث، والمنهجية العلمية المتبعة، ومصطلحات البحث، والدراسات السابقة.

وسيجري تقسيم مواضيع هذه الدراسة أو البحث على خمسة فصول، يتضمن كل فصل عدد من مباحث.

ثم الخاتمة؛ وتتضمن أبرز النتائج والتوصيات، ثم قائمة المراجع العلمية.

المقدمة:

يعد مصطلح التقاضي عن بعد من المصطلحات المعاصرة والحديثة في الاختصاص القضائي والقانوني، ونتيجة للتطور التقني الهائل في العصر الحديث، الذي انعكس تأثيره على كافة الجوانب، ومن ذلك الجانب القضائي والعدلي؛ ما جعل الجانب العدلي والقضائي حول العالم يستفيد بصورة مباشرة من هذا التطور في المجال التقني؛ فبادرت الكثير من الدول إلى إدخال تلك التقنية في الجانب القضائي؛ فأضحت الكثير من المحاكم محاكم إلكترونية، إذ أنها تعتمد في جميع مراحل إجراءات الدعوى على الجانب التقني الإلكتروني، بدءاً من قيد الدعوى حتى صدور الحكم، ومن أوائل الدول التي تُعد رائدة في إدخال تلك التقنيات الحديثة في الجانب القضائي، المملكة العربية السعودية، إذ أنها في خطوات متسارعة وفي زمن قصير استطاعت أن تحوّل المحاكم في القضاء بنوعيه العام والإداري إلى محاكم رقمية شاملة، إذ تتيح للمتقاضين قيد الدعوى ومباشرتها، وإرفاق المستندات، وسماع أقوال الخصوم، وشهادة الشهود، حتى صدور الحكم، كل ذلك من خلال الوسائل الإلكترونية الحديثة، مع سعي المنظم السعودي جاهداً إلى تضمين جميع إجراءات التقاضي عن بعد عدة ضمانات إجرائية وموضوعية سعياً لتحقيق أعلى درجات العدالة، كتوثيق جلسات الدعوى وتصويرها، وسماع الإقرارات وتوثيقها، وفحص شهادة الشهود، وضمنات في طرق الاعتراض على الأحكام، لكن تلك الوسائل الحديثة كغيرها يتمحّص عنها بعض السلبات كما يتولد عنها كثيراً من الإيجابيات، فمن عيوبها، مسألة التحقق بصورة دقيقة من صفة المتقاضين وكذا صفة الشهود، وصعوبة التوثيق في بعض وقائع الدعوى بسبب خلل في التقنية أو الشبكة؛ فلا تتمكن الدائرة القضائية من التوثيق بسبب تعذر وصول أرقام التحقق، وهي بمثابة التوقيع الإلكتروني، وكذا تفاوت قدرة المتقاضين على استخدام المنصات الإلكترونية لأسباب متفاوتة منها عدم قدرة بعض المتقاضين التعامل مع الوسائل التقنية الحديثة، وكذا ضعف الجانب المادي إذ أن التقاضي عن بعد يحتاج إلى توافر أجهزة وشبكة تواصل عن بعد وكذا ضعف التواصل المباشر ما بين الدائرة القضائية والمتقاضين، إلى غير ما سبق من عيوب تشكل جملة من التحديات التي تؤثر بصورة مباشرة على ضمانات التقاضي عن بعد، وقد سار القضاء في المملكة العربية السعودية عقوداً من الزمن على استمداد أحكامه بصورة مباشرة من قواعد وأحكام الفقه الإسلامي ما يستلزم معه تجلية أحكام الفقه الإسلامي في مسألة التقاضي عن بعد والضمانات التي أوردها الفقهاء، كما أن التطرق إلى ضمانات التقاضي في الفقه الإسلامي لأجل تجلية القواعد الشرعية السابقة في التقاضي عن بعد

وتأصيل مسأله التي استندت عليها بعض القوانين العاصره في مسألة التقاضي عن بعد، ومن ذلك القضاء السعودي.

إذ أن النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية الصادر بالأمر الملكي رقم أ/٩٠ وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ نص في مادته السابعة على أنه يستمد الحكم سلطته من كتاب الله وسنة نبيه وهما الحاكمان على جميع الأنظمة، كما أن المادة الأولى من نظام القضاء السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٧٨ وتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩هـ تضمنت على أن القضاة لا سلطان عليهم في قضائهم سوى أحكام الشريعة الإسلامية، ما يستلزم تجلية قواعد الفقهاء في الشريعة الإسلامية في مسألة التقاضي عن بعد واستظهار مسائلهم أمر تستلزمه هذه الدراسة أو البحث.

مصطلحات البحث: التقاضي عن بعد، القضاء، ضمانات التقاضي، الفقه الإسلامي

مشكلة البحث:

تتحصّر مشكلة البحث في ظهور واقعة جديدة في الشأن القضائي وهي مسألة التقاضي عن بعد في المملكة العربية السعودية إذ أن التطور الهائل في الوسائل التقنية الحديثة جرى إدخالها والاستعانة بها في كافة المجالات، ومن ذلك مرافق القضاء والشأن العدلي؛ إذ أضحت جميع إجراءات التقاضي في المملكة العربية السعودية يجري تنفيذها من خلال وسائل التقنية الحديثة، بدءاً من قيد الدعوى، مروراً بتبليغات الخصوم، وحضور الجلسات، وسماع البيانات، إلى سوى ما تقدم من إجراءات يجري تنفيذها من خلال الوسائل التقنية الحديثة عوضاً عن القضاء التقليدي بناءً على قرار وزير العدل ورئيس المجلس الأعلى للقضاء في المملكة العربية السعودية رقم (٨٠٥٦) وتاريخ ١٤١٠/١٠/٥هـ، وهو ما يُصطلح عليه في العصر الحاضر (التقاضي عن بعد).

ولأن الاستعانة بهذه الوسائل في مرفق من أهم المرافق، وهو مرفق القضاء، يشكّل كثيراً من التحديات التي ربما تمس بصورة مباشرة ضمانات التقاضي ما يتولد عن ذلك مشكلة في مسألة التقاضي عن بعد وتحديات تحتاج إلى تكييف فقهي ونظامي من ناحية، وتأصيل شرعي من جهة أخرى، لندرة وغياب النصوص التشريعية التي تنظم بصورة مباشرة مسألة التقاضي عن بعد في القضاء السعودي، ولأن القضاء السعودي في المملكة العربية السعودية يستمد أحكامه بصورة مباشرة من قواعد الفقه الإسلامي ما يقتضي معه إدخال قواعد ونصوص الفقه الإسلامي إلى هذه الدراسة لأجل محاولة سد الفجوة التشريعية في أحكام التقاضي عن بعد في المملكة العربية السعودية والفراغ التنظيمي والاستعانة بقواعد الفقه الإسلامي في هذه الواقعة، إذ أن نظام القضاء وأنظمة الإجراءات القضائية أحكامها عامة وقواعدها تنظم مسائل التقاضي التقليدي ولم أقف على نصوصٍ تشريعية تنظم مسائل التقاضي عن بعد على وجه الخصوص ما يقتضي معه وجوب استقراغ الجهد واستقراء النصوص والقواعد القانونية التي تنظم مسألة التقاضي عن بعد في الفقه الإسلامي وبعض القوانين المعاصرة بغية تقديم مقترحات وقواعد قانونية تمكن النظام السعودي من الاستناد عليها حينما يتجه إلى أفراد مسألة التقاضي عن بعد ومعالجتها بنصوص وقواعد قانونية تخصها.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في كونه يبحث في مسألة من أهم المسائل التي تمس العدالة والشأن العدلي، وهي مسألة التقاضي عن بعد، إذ أن القضاء من أهم سلطات الدولة وركن من أركانها، والتقاضي عن بعد يعد أهم إفرازات التطور التقني، وهذا البحث يجلي احكام التقاضي عن بعد ويؤصل مسائله، ويسعى إلى إيجاد وتقييد المسائل التي تنظم التقاضي عن بعد؛ سعياً إلى مزيدٍ من الضمانات في جانب التقاضي عن بعد، ودرءاً للمساوئ والعيوب التي تظهر من خلال الاستعانة بالوسائل التقنية الحديثة في التقاضي عن بعد، وتأسيساً على ما تقدم ربما نحصر أهمية هذا البحث في عدة جوانب منها الأهمية العلمية، وذلك في مساهمة هذا البحث في تجلية النصوص والقواعد المتعلقة في أحكام التقاضي عن بعد؛ من خلال شرح وبيان النصوص والقواعد القانونية وكذا القواعد المنقولة في الفقه الإسلامي، مع استفادة المكتبة العلمية من هذه الدراسة أو البحث، ومنها الأهمية العملية، وذلك أن هذا البحث يسهم مساهمة مباشرة في إيجاد الحلول وتكييف القواعد والنصوص القانونية واستقراء قواعد التقاضي عن بعد في الفقه الإسلامي؛ لأجل المساهمة المباشرة في معالجة مشاكل التقاضي عن بعد لدى المحاكم في القضاء السعودي وما يتولد عنه من تحديات، وكذا أهمية تشريعية، وذلك في اقتراح القواعد القانونية والشرعية التي تساهم وتساعد المنظم السعودي إلى إيجاد النصوص القانونية التي تخص مسائل التقاضي عن بعد؛ لسد الفراغ والنقص التشريعي في هذا الجانب.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، لعل من أهمها:

- ١- تجلية مفهوم التقاضي عن بعد في القضاء السعودي والفقه الإسلامي.
- ٢- معرفة المراحل التاريخية لنشأة وتطور التقاضي عن بعد في القضاء السعودي.
- ٣- تجلية ضمانات وتحديات التقاضي عن بعد في القضاء السعودي والفقه الإسلامي.
- ٤- التعرف على أنواع الدعاوى التي تعقد عن بعد في فض النزاعات بالوسائل الأصلية والبديلة في القضاء السعودي.
- ٥- تجلية التحديات التي تواجه التقاضي عن بعد مع تقديم مقترحات للمنظم السعودي تعين على مزيد من ضمانات التقاضي عن بعد.

تساؤلات البحث:

- ١- ما مفهوم التقاضي عن بعد في القضاء السعودي والفقه الإسلامي؟
- ٢- ما المراحل التاريخية لنشأة التقاضي عن بعد في القضاء السعودي؟
- ٣- ما هي ضمانات وتحديات التقاضي عن بعد في القضاء السعودي والفقه الإسلامي؟

٤- ما أنواع الدعاوى التي تعقد عن بعد في فض النزاعات بالطرق الأصلية والبديلة في القضاء السعودي؟

٥- ما مفهوم صور التقاضي عن بعد في الفقه الإسلامي؟ وما التحديات التي تواجه التقاضي عن بعد؟

منهجية البحث:

جرى السير في هذا البحث على المنهج الاستقرائي؛ وذلك بتتبع النصوص محل المشكلة، وكذا استخدام المنهج التحليلي؛ وذلك بتحليل النصوص محل الدراسة، وكذا استخدام المنهج المقارن؛ وذلك بالمقارنة ما بين النصوص المتعلقة في التقاضي عن بعد في القضاء السعودي والنصوص الفقهية الشرعية وبعض القوانين المعاصرة المتعلقة في التقاضي عن بعد.

خطة البحث:

الفصل الأول: مفهوم التقاضي عن بعد في القضاء السعودي وخصائصه:

المبحث الأول: مفهوم التقاضي في القضاء السعودي:

المطلب الأول: مفهوم التقاضي لغةً

المطلب الثاني: مفهوم التقاضي اصطلاحاً

المطلب الثالث: مفهوم التقاضي عن بعد في القضاء السعودي

المبحث الثاني: مبررات وخصائص التقاضي عن بعد:

المطلب الأول: دواعي اللجوء إلى التقاضي عن بعد

المطلب الثاني: خصائص التقاضي عن بعد

الفصل الثاني: لمحة عن نشأة وتطور التقاضي عن بعد في المملكة العربية السعودية والقوانين المعاصرة:

المبحث الأول: نشأة وتطور التقاضي عن بعد في المملكة العربية السعودية:

المطلب الأول: القوانين واللوائح المنظمة للقضاء عن بعد في المملكة العربية السعودية.

المطلب الثاني: دور وزارة العدل السعودية في تفعيل التقاضي عن بعد.

المبحث الثاني: التقاضي عن بعد في القوانين المعاصرة:

المطلب الأول: مفهوم التقاضي عن بعد في القوانين المعاصرة

المطلب الثاني: مراحل تطور التقاضي عن بعد في القوانين المعاصرة

الفصل الثالث: الدعاوى التي تعقد عن بعد بالوسائل الأصلية والوسائل البديلة لفض المنازعات في القضاء السعودي:

المبحث الأول: الدعاوى التي تعقد عن بعد بالوسائل الأصلية:

المطلب الأول: الدعاوى المدنية في القضاء العام

المطلب الثاني: الدعاوى الإدارية

المطلب الثالث: الدعاوى الجنائية

المبحث الثاني: الدعاوى التي تعقد عن بعد عبر الوسائل البديلة لفض المنازعات:

المطلب الأول: النزاعات المدنية

المطلب الثاني: النزاعات الجنائية

الفصل الرابع: ضمانات وعوائق التقاضي عن بعد:

المبحث الأول: الضمانات القضائية في الإجراءات:

المطلب الأول: توثيق الجلسات

المطلب الثاني: تصوير الجلسات وتسجيلها

المطلب الثالث: علانية الجلسات

المطلب الرابع: الاتصال المرئي للجلسات

المطلب الخامس: حق اطلاع أطراف الخصومة على ملف الدعوى إلكترونياً.

المطلب السادس: ضمانات تقنية الجلسات وحوكمتها

المبحث الثاني: الضمانات القضائية في الموضوع:

المطلب الأول: تقديم البيانات شفاهة وكتابة

المطلب الثاني: سماع الإقرارات وتوثيقها

المطلب الثالث: سماع شهادة الشهود وفحصها

المطلب الرابع: ندب الخبراء

المبحث الثالث: الضمانات القضائية في الاعتراض على الأحكام:

المطلب الأول: الاعتراض بطريق الالتماس

المطلب الثاني: الاعتراض بطريق الاستئناف

المطلب الثالث: الاعتراض بطلب النقض

المبحث الرابع: عوائق التقاضي عن بعد:

المطلب الأول: عوائق تقنية

المطلب الثاني: عوائق قانونية

المطلب الثالث: عوائق إدارية

المطلب الرابع: عوائق مادية

الفصل الخامس: مفهوم التقاضي عن بعد في الفقه الإسلامي وضماناته وصورة:

المبحث الأول: مفهوم التقاضي في الفقه الإسلامي:

المطلب الأول: مفهوم التقاضي اصطلاحاً في الفقه الإسلامي

المطلب الثاني: مفهوم التقاضي عن بعد في اصطلاح الفقهاء

المطلب الثالث: حجية التقاضي عن بعد في القضاء الإسلامي

المبحث الثاني: صور التقاضي عن بعد في الفقه الإسلامي:

المطلب الأول: كتاب القاضي إلى القاضي

المطلب الثاني: الاستخلاف

المطلب الثالث: الحكم على الغائب

المبحث الثالث: ضمانات التقاضي عن بعد في الفقه الإسلامي:

المطلب الأول: الضمانات المتعلقة بالحكم على الغائب

المطلب الثاني: الضمانات المتعلقة بكتاب القاضي إلى القاضي

قائمة المراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: السنة

ثالثاً: معاجم اللغة

رابعاً: المراجع الفقهية والقانونية:

١. إبراهيم، خ. م. (2007). *الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم*. القاهرة: دار النهضة العربية.

٢. الأحمدى، ع. ب. (٢٠٢١). التحول الرقمي الشامل لجميع إجراءات التقاضي بالمحاكم العامة. *المجلة العربية للنشر العلمي*، ٧. (63)
٣. ابن حزم، أ. م. (1984). *المحلى بالآثار*. بيروت: دار الفكر.
٤. ابن قدامة، ع. م. (1968). *المغني*. القاهرة: دار الفكر.
٥. ابن فرحون، إ. ب. (1986). *تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام*. بيروت: دار الكتب العلمية.
٦. آل خنين، ع. (2003). *توصيف الأقضية في الشريعة الإسلامية*. الرياض: مكتبة الرشد.
٧. آل خنين، ع. (2013). *الكاشف في شرح نظام المرافعات الشرعية السعودية*. الرياض: مكتبة الرشد.
٨. آل خنين، ع. (١٤٤١هـ). *المرافعة عن بعد*. مجلة قضاء.
٩. أوتاني، ص. (2012). *المحكمة الإلكترونية: المفهوم والتطبيق*. عمان: دار الثقافة.
١٠. البهوتي، م. ب. (1996). *كشاف القناع عن متن الإقناع* (تحقيق ع. التركي). الرياض: دار عالم الكتب.
١١. البهوتي، م. ب. (1996). *الروض المربع شرح زاد المستقنع*. الرياض: دار المؤيد.
١٢. الترساوي، م. ع. (2015). *تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الإلكترونية*. بيروت: دار الجامعة الجديدة.
١٣. الجازي، ج. ض. (2010). *نحو نظام قضائي إداري إلكتروني في المملكة العربية السعودية* (رسالة دكتوراه). جامعة اليرموك، الأردن.
١٤. الجنبهي، م.، والجنبهي، م. (2005). *التوقيع الإلكتروني وحجته في الإثبات*. القاهرة: دار الفكر.
١٥. الحجاوي، م. أ. (2002). *زاد المستقنع في اختصار المقنع* (تحقيق ع. العسكر). الرياض: دار الوطن.
١٦. حسين، ع. ي. ق. (2009). *تقنية الاتصال المرئي وسيلة للتحقيق والمحاكمة الجنائية عن بعد*. القاهرة: دار النهضة العربية.
١٧. الشاطبي، إ. ب. (1997). *الموافقات*. القاهرة: دار ابن عفان.
١٨. الشريعة، ح. (2010). *التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية*. عمان: دار وائل.
١٩. الشافعي، م. إ. (1903). *الأم*. القاهرة: المطبعة الكبرى الأميرية.

٢٠. الشوا، م. س. (1994) *ثورة المعلومات وانعكاساتها على قانون العقوبات*. بيروت: دار النهضة العربية.
٢١. شديفات، ص. م. (٢٠١٥). التحقيق والمحاكمة الجزائية عن بعد عبر تقنية Videoconference. *دراسات علوم الشريعة والقانون*، ١. عمان: عمادة البحث العلمي.
٢٢. السويفان، ع. س. (2012). *إدارة مرفق الأمن بالوسائل الإلكترونية*. الكويت: دار الجامعة العربية.
٢٣. سرحان، ع. (2008). *البريد الإلكتروني: دراسة قانونية*. القاهرة: دار النهضة العربية.
٢٤. عواض، ي. س. (2012). *خصوصية القضاء عبر الوسائل الإلكترونية*. عمان: دار الثقافة.
٢٥. عبد الفتاح، خ. (2012). *فض المنازعات بالتحكيم الإلكتروني عبر وسائل الاتصال الإلكترونية*. بيروت: دار الجامعة الجديدة.
٢٦. عبد الرحيم، س. م. (2009). *التجارة الإلكترونية في خدمة التجارة والمصارف العربية*. بيروت: دار النهضة.
٢٧. عبد علي، ح.، والكرعاوي، ن. (2016). *مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته*. بغداد: دار الجامعة.
٢٨. القرطبي، م. أ. (1967). *الجامع لأحكام القرآن*. القاهرة: دار الكتب المصرية.
٢٩. الكرعاوي، ن. ج. (2014). *التقاضي عن بعد (رسالة ماجستير)*. كلية القانون، جامعة بابل، العراق.
٣٠. لطفي، خ. ح. (د.ت.). *التقاضي الإلكتروني كنظام قضائي معلوماتي بين النظرية والتطبيق*. دار الفكر الجامعي.
٣١. لطفي، ع. (2007). *الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق العملي*. القاهرة: دار الفكر الجامعي.
٣٢. الحميدي، م. (2022). *الوسيط في التقاضي الإلكتروني*. بيروت: دار تكوين.
٣٣. منديل، أ. ف. (2014). *التقاضي عن بعد: دراسة قانونية*. بغداد: دار الجامعة.
٣٤. الماوردي، أ. ح. (1972). *أدب القاضي (تحقيق م. السرحان)*. بغداد: وزارة الأوقاف.
٣٥. نمديلي، ر. ص. (2007). *العقد الإداري الإلكتروني: دراسة تحليلية*. الجزائر: دار المعرفة.
٣٦. الغانم، ع. (2017). *المحكمة الإلكترونية: دراسة تأصيلية*. الرياض: دار الميمان.
٣٧. الزحيلي، م. م. (1995). *التنظيم القضائي في الفقه الإسلامي: دراسة مقارنة*. دمشق: دار الفكر.
٣٨. الرومي، م. أ. (2006). *النظام القانوني للتوقيع الإلكتروني*. القاهرة: دار الفكر العربي.
- بالإضافة إلى المزيد من المراجع التي جاري العمل على الاستفادة منها وتحصيلها، المتعلقة بهذه الدراسة

